

البيان الختامي

مؤتمر " تحديات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية "

2020/01/30-29 الدوحة - قطر

Sharq Village & Spa, A Ritz-Carlton Hotel

تحت رعاية مصرف قطر المركزي، نظم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية مؤتمر "تحديات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية"، في العاصمة القطرية - الدوحة/ فندق الشرق، يومي 29 و30 يناير 2020، بمشاركة ما يزيد عن 400 شخصية قيادية مصرفية ومالية واقتصادية عربية وأجنبية.

وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية تباعاً كل من سعادة الشيخ محمد جراح الصباح - رئيس اتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور محمد بعاصيري، نائب حاكم مصرف لبنان سابقاً ورئيس مبادرة الحوار العربي الأميركي، كما تقدم سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكلمة ترحيبية بالحضور وبكل من شارك في هذا المؤتمر والى كل من ساهم في تبادل الرأي والمشورة لتعزيز الأهداف المشتركة لتعزيز مسار العمل المصرفي والمالي العربي المشترك.

ثم توزعت فعاليات المؤتمر على جلسات العمل التالية:

- مكافحة الجرائم المالية: قضايا الامتثال والقواعد التنظيمية
- الأمن السيبراني ورصد المعاملات المشبوهة، أمن التكنولوجيا وتحليلات البيانات
- تحديث نماذج مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية حسب صاحب الحق الاقتصادي UBO
- حماية بيانات الامتثال، التواصل بين القنوات المطلوبة: قضايا مكافحة الجرائم المالية العالمية في عام 2020
- التحديات والفرص لتعزيز العلاقات مع البنوك المراسلة

وفي ضوء الاوراق المقدمة والمدخلات التي تخللت جلسات العمل توصل المؤتمر الى اعتماد التوصيات التالية:

- 1- اهمية ادخال التكنولوجيا الحديثة الى مختلف هياكل ومرافق الكيانات الاعتبارية العربية بغية تسهيل الوصول الى معرفة المستفيدين الحقيقيين من العقود والتعاملات الجارية مع المصارف والمؤسسات المالية العربية.
- 2- وجوب رفع مستوى التعاون والتنسيق بين الوزارات والادارات الحكومية والمصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية والقضائية، وتوحيد جهودها في سبيل مكافحة الجرائم المالية باعتبارها جهوداً جماعية وليست فردية او فئوية او جهوية.
- 3- زيادة اهتمام الادارات التنفيذية في المصارف والمؤسسات المالية العربية بتوعية وتدريب وتأهيل موارد البشرية ورفع كفاءاتها ومهاراتها لمواجهة تحديات وصعوبات التعرف الى المستفيدين النهائيين من ارتكاب الجرائم المالية لديها او من خلالها.
- 4- اهمية تبادل المعلومات وتوحيد المقاربات والاجراءات بين الدول العربية والاجنبية الأيلة الى استعادة اموال مشبوهة هربت او حوّلت من بلدان مضطربة الى بنوك دول اخرى بواسطة اشخاص تولوا او يتولون مواقع او مهاماً ذات صلة بالقطاع العام او بالمال العام.

5- وجوب التطوير والتحديث المستدامين لآليات وتقنيات دوائر الامتثال لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية من اجل تيسير الوقوف على هوية المستفيدين الفعليين من الجرائم المالية بغية مكافحة الفساد وضبط المالية العامة لهذه الدول.

6- ضرورة تبسيط آليات وطرائق وسبل ابلاغ السلطات وسائر الجهات المعنية بالمعوقات والعقبات التي تحول دون معرفة مرتكبي الجرائم المالية بغية اسراع هذه السلطات والجهات الى معالجتها وتجاوزها وايجاد الحلول اللازمة لتفاديها.

7- وجوب التأكيد على شفافية البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الكيانات الاعتبارية العربية من اجل الحؤول دون استخدامها من قبل اي جهة لارتكاب جرائم مالية من شأنها تهديد الانتظام المالي لهذه الكيانات والمؤسسات.

وفي ختام المؤتمر توجه المؤتمرين بجزيل الشكر والتقدير إلى دولة قطر، اميرا وحكومةً وشعباً على احتضان أعمال المؤتمر، كما تقدموا بجزيل الشكر والعرفان الى مصرف قطر المركزي على كرم الضيافة وحسن الاستقبال متمنين لقطر وشعبها الطيب الاستقرار والازدهار.

وشكرا